

# **السيطرة حماس على مقاليد الحكم ستقتل الديمقراطية الفلسطينية وهي في مهدها السنوات المقبلة لن تكون هادئة**

خطة تقسيم البلاد التي وضعتها الامم المتحدة في آب (اغسطس) 1947 هذه الخطبة تقول أن القدس تكون عاصمة ذات مكانة خاصة ليس تحت سيطرة العرب أو اليهود. اسرائيل سعت لاحتياط هذا القرار وبعد حرب حزيران (يونيو) سُنحت لها الفرصة لتجذير الادراك في وعي العالم كله بان احداً غيرها لم تُثْجِّ له السيطرة على عاصمتها. الافتراض كان وما زال ان نقل يهود كثييرين الى المدينة والبناء الواسع على الاراضي التي ضمت اليها سيؤدي الى تكريس سيطرتنا على القدس وان لا يرقى اليها الشك. بعد 37 عاماً يتضح أننا خلقنا بابدانا غولا حضارياً مشرداً ومقسماً وان اية دولة من الدول الهمامة في العالم لا توافق على وضع سفارتها فيها. حدث مع القدس ما حدث للكثير من المشاريع الضخمة: الافراط في التخطيط الذي يحل محل التخطيط الطبيعي والمعدل كان سبباً للفشل.

يجب تحطيم هذا الاعتقاد الخاطئ الذي يسود في عقولنا حول العاصمة. وان لا نفك انها يجب أن تكون اكبر مدن الدولة. وان من الواجب اغراقها بالموارد التي تنزعز من اماكن اخرى، ليس هناك احد بين قادة الامم الهمامة يعتقد أن من الممكن فرض نظام دولي على عاصمتنا من دون موافقة منا ولذلك لا شئ القوانين الهادفة الى نقل اليهود اليها ووضع المصانع فيها. حفوا قبضتكم عن القدس.

فستقوم حكومة اسرائيل مهمها كانت تركيبتها بفرض حدود مؤقتة على اساس اجماع اغلبية الجمهور. في السابق تهربنا من هذا الحسم بذرعة عدم وجود من تتفاوض معه. والآن قررنا حسم الامر سواء إن كان هناك من تتفاوض معه وان لم يكن. من هنا نتوصل الى الاستنتاج أنتا في السنوات القادمة ستشهد تعاملات مع القضايا التي تعذبنا منذ مدة طويلة والتي ستتصبح على رأس جدول الاعمال الوطني: ترسيم حدود الدولة الامر الذي يستوجب ايجار عشرات الاف اليهود القاطنين في المناطق الحلة على ترك اماكن سكناهم بالاكراد. ليست امامنا سنوات هادئة على ما يبدو.

### سندروم القدس

الجمهور المنضبط في مؤتمر هرتسلينا أخذ يصفق عالياً عندما أطلق اليهود اولرت الكلمتين اللتين لا يمكن لا اي سياسي يهودي ان لا يتفوّه بهما: «تعزيز القدس». أجل، أيضاً في هذه المعركة الانتخابية سيكون اسم القدس على كل لسان ولكن في هذه المرة سيقولون جهاراً أو تلميحاً باطن من الأفضل الخلاص من البذادات العربية التي الحقت بالعاصمة. الادراك بان هذا هو المسار الذي يجب التصرف به يشبه فتح عين واحدة بعد نوم طويل. وعندما تفتح العين الثانية ايضاً سينتضج أن الرؤية الأساسية التي سارت عليها الدولة منذ 1967 كانت خطأة: قوّة العاصمة لا تمنع من كبر مساحتها وعدد سكانها.

الفكرة المهيمنة علينا حول القدس متاثرة من سلحة اليهود ولأن الاحتلال يضعف من مناعتنا في الساعة التي كتبت فيها السطور كان سيران الفلسطينيون ينتخبون ممثليهم للمجلس شريعي. الانتخابات تجري في ظل الاحتلال صدامات العنف، ولكن لم تجر في كل أرجاء العالم العربي باستثناء لبنان، انتخابات أكثر حرية مما أبداً. هذه الحقيقة تبرز زيف الاختيار الحرفي تمعنات العرب التي تفتقر للتقاليد الديمقراطيّة: حرية تعزز من قوة التنظيمات التي تناجي بالحكم الإسلامي. ان سيطرت حماس على مقاليد الحكم سيتم قتل الديمقراطية الفلسطينية وهي في هدها. السماح لمثل هذا الزيف هو من شأن سلطنتين. ولكن نتائج انتخابات ستؤثر سورة فورية على علاقاتنا مع الدولة الآخنة تشکل وعلى العلاقات بيتنا وبينهم.

الخبراء منقسمون في آرائهم حول مغزى دخول عصبيين المسلمين الى الساحة السياسية: هناك يعتقدون أن المسؤولية التي سيتحملونها فسدهم ستجلب لهم على الاعتدال، بينما يوجد من ان أن طابع حركة حماس الاصولي سيجددها في انها. قلة قليلة فقط تعتقد أن محمود عباس ينجح في الوفاء بوعده بنزع سلاح التنظيم الصهيوني، عليه سنواجه حكومة فلسطينية عاجزة تبرر نصف اعضائها عملاً مليشيات متشددة لحملة، إن حدث ذلك فستبتعد احتمالية التقدم في سار «خريطة الطريق» وسرعان ما تتضرر اسرائيل، الاعتراف بان الامر قد تبدد بالتوصل الى سلوبية سلمية في المدة القريبة وتقصيم البلاد تفاق، بما أن الساعة الديمغرافية تسير عكس سلحة اليهود ولأن الاحتلال يضعف من مناعتنا

يارون لندن  
كاتب في الصحيفة  
ديعوت أحرونوت (26/1/2006)

# **الأفكار والاقتراحات القديمة الجديدة الداعية لـ ترحيل المواطنين العرب عنصرية ولا تخدم مصالح قوى فرص الذين لا يريدون السلام من الطرفين**

■ مؤتمر هرتسليا الأخير عاد ليضع بعض المواضيع باللغة الأهمية على جدول الأهميات في النقاش دائري بين أوساط الجمّهور في إسرائيل. وأحد هذه المواضيع المهمة الجادة هو العودة إلى طرح الاقتراح قديم الذي يعني بمسألة «دراسة تبادل المناطق والسكان» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في إطار التسوية السياسية النهاية لهذا النزاع، وعلى سبيل المثال نقل قرى تجمعات سكنية عربية في منطقة إادي عارة، مثل مدينة أم الفحم والإجبار القسري دون موافقتهم، فعل مثل هذا الاقتراح جائز ومحظى بالتأييد، وذلك مقابل اجراء تعديلات حدودية في منطقة اريئيل. إذا ليس اقتراحاً شاذًا واستثنائياً، بل مدربق وأن طرحة البعض وتمت راسته والنقاش حوله في أكثر من يسيرة واطار اكاديمي وجماهيري، بل قد تمت مناقشته أيضاً في إطار كومية رسمية.

هناك أساساً مثلاً هذا الاقتراح الذي يسلب الألياب، والداعي إلى نقل مأهولة بالمواطنين العرب إلى داخل منطقة سيادة السلطة الفلسطينية، وهذا الاقتراح يحظى بتأييد أوساط «غير هامشية» من بين جمهور الاسرائيلي على مختلف الناحية الجغرافية، بل من الناحية

مثل هذه الأفكار الخاصة بنقل السكان بين الدول دون موافقتهم، وذلك ما ورد في البند السادس عشر من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الذي يحفظ حق الشعب المولود في دول مستقلة منذ عام 1989، وكذلك تم تأكيد مثل هذا البند في القرار الذي جرى التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1967، حيث ورد فيه نص صريح يقول: «إن القيام بعملية نقل، تهجير، للسكان من دولة إلى أخرى دون موافقتهم تعتبر غير قانونية»، ولكي يتم الحفاظ الأكيد على مثل هذا الحق بالمواطنة، وردت في صياغة البند السابع عبارة تقول: «لا يجوز عدم تفعيل هذا البند» (أي جعله غير ملزم قانونياً) عن طريق الاتفاق بين دولتين والتهاون من تنفيذه.

ما هو الحل الممكن والمطلوب؟ يمكن السماح لمجموع السكان المنوي نقفهم من دولة إلى أخرى التمتع بحقوقهم في الاختيار وتقرير المصير، وذلك لأن الوقت يحدهم في الجنسية الاسرائيلية الأولى. وفي مثل هذه الظروف قد يكون من الأسلم ترك النقاش في مثل هذه الاقتراحات الخاصة بنقل السكان، والاهتمام بدلاً من ذلك إلى ما يُطُور ويحافظ على الأغلبية اليهودية في الدولة.

الذين لا يؤيدون لا «شعب الوطن الأُم» الذي يحارب دولة إسرائيل ولا يرغب في استمراريتها. مثل هذه العملية (تبادل المناطق) تسمح ببقاء الغلبيّة اليهودية، وفي نفس الوقت تعني «عدم تفكير هذه المستوطنات» اليهودية، وعلى عكس الاتفاقية الموقعة معالأردن، والتي أقرت مسألة «تبادل مناطق» بينه وبين إسرائيل حيث كانت هذه المناطق «غير مأهولة»، فإن ما يتحدثون عنه الآن يعني (عكس النموذج الإردني) نقل مواطنين إسرائيليين بصورة الإملاء والإجبار القسري دون موافقتهم، فعل مثل هذا الاقتراح جائز ومحظى بالتأييد، وذلك مقابل اجراء تعديلات حدودية في منطقة اريئيل.

ليبور اور عاد  
 محل و مدرس للقانون في المركز  
 الاقليمي - هرتسليا  
 (معاريف) 26/1/2006

# بعد خمس سنوات من مقتل 13 عربياً على الشرطة الاسرائيلية تعلم دروس في «حقوق المواطن» في دولة ديمقراطية

درس سى للغاية هو هذا الذى تتعلم  
خصوص حقوق الإنسان على يد الشرطة  
سرائيلية. فهذا الدرس بدأ منذ بضع سنوات،  
ذلك حين قامت الشرطة الاسرائيلية بقتل 13  
واطناً عربياً سرائيلياً في الأحداث التي وقعت في  
آية الانتفاضة في شهر تشرين الأول (اكتوبر)  
عام 2000. في تلك الأيام اعتقدوا بأنه يجب الفصل  
عن مواطنين عرب ومواطنين يهود، وفسروا تلك  
أحداث (الظاهرات) على أنها جزء من الحرب  
شاملة التي تشنها الدولة على الإرهاب. الآن،  
بعد مرور هذه السنين، فمن الواضح أن بعض  
جهاز الشرطة يهوداً ورميهم في حالة خطر،  
لكن من مداولات لجنة أور، التي فحصت هذا  
الوضع، يتضح بأنه كانت هناك «إمكانية حسب  
الرواية الشرطة الاسرائيلية القضى عليه، خافت إلى  
درجة أن تم تسليميه إلى جمهور غاصب أعمل فيه  
الضرب حتى قتلها. ولكن في دولة «الشرطة السيئة»  
لا يوجد أي عزم، ولا توجد أي رغبة في جلب الجناة  
إلى القانون والحاكم حتى لو كانت هوياتهم  
معروفة. يقف كبار ضباط اللواء الجنوبي وغير  
الشرطة على منصة الشهود أمام لجنة زيلير،  
ويتحدثون عن «علاقات وطيدة بين قادة شرطة  
 وبين عالم الاجرام»، وكذلك عن قتل شرطي خارج  
البلاد معروف بأنه مجرم، وحوال معلومات سرية  
تسربت حول تصرفات غير صحيحة لكتاب الضباط  
في هذا اللواء الذي تسرّب منه اليانا قائد الشرطة  
العام في إسرائيل. ولا بد من التأكيد هنا بأن قائد  
الشرطة الاسرائيلية «يعرف متى وأين تستعمل قوة  
الشرطة الفعلية». فهو يستطيع تفعيل دور الشرطة  
في الخليل ضد الشبان اليهود العيساوية. قبل أسبوعين  
واطن عربي من سكان العيساوية. قبل أسبوعين  
توجهه السؤال إلى رجال الشرطة (الذين كما  
يبدو كانوا أثثرين): لماذا لم يتدخل رجال الشرطة  
الذين كانوا متواجدين بكثرة، في ملعب كرة القدم  
في سخنين، لمنع أعمال الشغب التي حدثت؟ ولم  
نسمع إلا بعض «الهمم» والكلام غير المفهوم حول  
الأوامر وقيادة المناقلة وعن الخوف وما إلى ذلك.  
ترى، هل كان هذا الخوف كبيراً إلى الدرجة التي قُتل  
فيها مواطن عربي من سكان قرية عرعرة أثناء  
إجراء نقاش في منزله؟

الذاكرة الاسرائيلية القصيرة نسيت بسرعة  
ضعف يد الشرطة بصورة تامة قبل نحو سنة،  
عندما تخلت الشرطة عن المواطنين المسيحيين في  
قرية المرر وتوكتمهم تحت رحمة جيرانهم الدروز،  
الذين تماهوا في الاعتداء عليهم. الشرطة  
الاسرائيلية كانت تخاف كثيراً من التدخل إلى الحد  
الذي تمكن فيه القاتل اليهودي من شفاعة عمرو، الذي  
ألقت الشرطة الاسرائيلية القضى عليه، خافت إلى  
درجة أن تم تسليميه إلى جمهور غاصب أعمل فيه  
الضرب حتى قتلها. ولكن في دولة «الشرطة السيئة»  
لا يوجد أي عزم، ولا توجد أي رغبة في جلب الجناة  
إلى القانون والحاكم حتى لو كانت هوياتهم  
معروفة. يقف كبار ضباط اللواء الجنوبي وغير  
الشرطة على منصة الشهود أمام لجنة زيلير،  
ويتحدثون عن «علاقات وطيدة بين قادة شرطة  
 وبين عالم الاجرام»، وكذلك عن قتل شرطي خارج  
البلاد معروف بأنه مجرم، وحوال معلومات سرية  
تسربت حول تصرفات غير صحيحة لكتاب الضباط  
في هذا اللواء الذي تسرّب منه اليانا قائد الشرطة  
العام في إسرائيل. ولا بد من التأكيد هنا بأن قائد  
الشرطة الاسرائيلية «يعرف متى وأين تستعمل قوة  
الشرطة الفعلية». فهو يستطيع تفعيل دور الشرطة  
في الخليل ضد الشبان اليهود العيساوية. قبل أسبوعين  
واطن عربي من سكان العيساوية. قبل أسبوعين  
توجهه السؤال إلى رجال الشرطة (الذين كما  
يبدو كانوا أثثرين): لماذا لم يتدخل رجال الشرطة

آفي غيسار  
كاتب في الصحيفة  
معاريف) 26/1/2006

# **لتدريس الاحتلال وتمويله بالصدقات بواسطة دولة الكرتون القادمة عرس الديمقراطية الفلسطينية حفلة تنكرية شارك فيها السلطة وأسرائيل والعالم**



مسلح من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» يرفع علم الحركة فوق مستوطنة غاني تال السابقة في جنوب غزة

الفلسطينية قادرة على الابقاء على الجهاز الفاسد الذي يدير توزيع الصدقات والاسرائيليون يستطعون المراقبة على الاحتلال الذي لا يكفهم شيئاً، والاسر الدولية تواصل العيش في وهم: لا مفر امامنا اذا أردنا الابقاء على الأمل بالسلام ذلك لأن اهياز السلطة وتشرذم السكان يزيد أي فرصة للتغيير.

وهكذا، يتواصل احتفال الديمقراطية برقابة مئات المراقبين الدوليين. دوره محدود بمراقبة الديمقراطية الداخلية الفلسطينية. ولكن، حذر من أن يتجرأوا على «مراقبة» الحواجز والجدار والبلو-الاستيطانية. مجرد وجودهم هنا يشي إلى أنهem لا يفهمون أن ملايئم الزرقاء ووجودهم ذاته يكرس الحفنة التكريمية التي تجري هنا.

الصالح في تكريس الوهم حول الحكومة الفلسطينية ومراهنتها السياسية: اذا لم تكون هذه الدولة قائمة، فان مصادر الدعم الخارجي ستتجف، ويكتشف النقاب عن حقيقة أن الاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر يحصل على تمويله كلما من خلال ميزانية «الدول المانحة». 150 ألف شخص يعيشون نصف مليون نسمة يحصلون على رواتبهم مباشرة من السلطة الفلسطينية، ونفس هذا العدد يعيش من الصدقات الخارجية. لو كانت اسرائيل قد أدركته على الواقع بالتزاماتها كدولة عظمى احتلالية لكان عليها أن تدفع مليار دولار سنويا فقط من أجل استمرار الخدمات المقدمة للسكان في الضفة الغربية. ولكن اسرائيل كرست سابقة دولية: الاحتلال يمول بالكامل من خلال الأسرائيلية والفلسطينية» صفة عابرة، بينما يعارض الفلسطينيون الاعلان عن دولة فلسطينية في الظروف القائمة.

هناك سبب آخر لافتقار اسرائيل الى احادية الجانب عن المناطق التي لا تهتم بها. عندئذ ستتحول السلطة الى حكومة تفرض سيادتها على المناطق الحرة من «الدولة الوطنية» الفلسطينية وفقاً لتصور وزيرة تسيبي لفني.

ليست هناك حدود للمهزلة: اسرائيل التي رفضت في ايار اولواي استخدام مصطلحات مثل الحكومة والبرلمان والرئيس ورئيس الوزراء - التي تشير الى وجود السيادة - تقوم بالتأكيد على هذه الفاهيم الآن حتى تكرس الوهم بأن هناك حكومة فلسطينية ستنتظر على أهبة الاستعداد - وإن لم تكن شريكة لانتقاد الفئات الذي تلقّيه لها اسرائيل بعد أن ترضي مطامحها الديمغرافية. لم يكن تحول اهود اولرت وتسيبي لفني فجأة الى «أنبياء الدولتين القوميتين الاسرائيلية والفلسطينية» صفة عابرة، بينما يعارض الفلسطينيون الاعلان عن دولة فلسطينية في الظروف القائمة.

هناك سبب آخر لافتقار اسرائيل الى احادية الجانب عن مناطقها التي لا تهتم بها. عندئذ ستتحول السلطة الى مهزلة طرف ما على ادارتها، وأن تكون فيها شروط مادية وسياسية دنيا لاتامة السيطرة عليها. لأنه اذا لم يكن الأمر كذلك، فلن تتمكن اسرائيل من التوصل من مسؤؤليتها عن مصرير مليوني انسان، وبذلك يضيع معها للخلاص من شبح الدولة ثنائية القومية.

هذا هو الدور الذي تُعده اسرائيل للسلطة الفلسطينية، وهذا هو سبب ابراز الانتخابات وكأنها تجري في دولة سيادية تقوم بانتخاب «برلمانها» و«حكومتها». من المعروف بالفعل أن الفلسطينيين ينتخبون لأنفسهم «لجنة اجتماعية» مجردة من الصالحيات السلطوية وتثير منطقة خالية من السيادة، ولكن هذا، كما يلمحون، ليس إلا مرحلة تمهدية للحظة التي تكشف فيها اسرائيل خاطرها وتفكر ارتباطها بصورة

## كما اظهرته نتائج الدراسات البحثية الأخيرة

**التحول في توجهات المواطنين العرب يجب أن يدفع بالاحزاب الكبيرة في اسرائيل الى أن تمد يدها اليهم وتشركهم في اللعبة السياسية**

هناك دراستان تم نشرهما في الآونة الأخيرة تشيران بوضوح الى احتمالية حدوث تغيير درامي في العلاقات بين دولة اسرائيل وبين مواطنين عرب. الدراسة الاولى اجريها البروفيسور سامي سموحة من جامعة حيفا في اسرائيل. حسب معطيات ونتائج هذه الدراسة فإنه «يوجد فرق كبير بين مواقف المواطنين العرب في اسرائيل وبين قادتهم الذين يمثلونهم، وأن مواقف المواطنين أكثر اعتدالاً من مواقف زعماء العرب في اسرائيل». في هذه الدراسة، التي استندت الى اجراء مقابلات وجهاً لوجه مع 700 مواطن عربي، بالإضافة الى علاقات اليهود بالعرب في اسرائيل ليسوا معندين بالوصول الى مثل هذه الحافة الخطيرة. فالكثير من المواطنين العرب يشاهدون حالة الضياع التي يعيشها الفلسطينيون في مناطق السلطة الفلسطينية، وفيهم من وجد أن مواقف هذه القيادة أكثر اعتدالاً بعدة مرات من على الفور «كم هي مستقرة» حيالهم داخل اسرائيل، وأن الكثير من بين هؤلاء ينظرون باستغراق وعدم قبول الى تصرفات الذين انتخبوهم لتوليهم، حيث يشعرون في بعض الأحيان بأن هؤلاء يهتمون كثيراً لما يحدث في سوريا أو داخل السلطة الفلسطينية أكثر بكثير مما يحدث بينهم، دون العناية بقضاياهم وشؤونهم اليومية، ولعل الكل يشير بذلك الى الاجتماع العام الذي عقد في نهاية السنة الماضية في الناصرة، حيث أعرب فيه المجتمعون عن «تضامنهم مع سوريا»، وذلك على حساب «طريقهم الصغير»، حسب صفهم، أي عدم الاهتمام بالقضايا الأهم بالنسبة اليهم، ان توجهاً من هذا النوع من قبل المواطن العربي، يشير، ويتحقق، الى بروز «انقلاب». فالجمهور العربي في اسرائيل سار بخطوات حثيثة في سنوات السبعين باتجاه التطرف في الوقت الذي كانت فيه قياداته القديمة تقطن في حالة من الركود، ولكن في سنوات الثمانين والتسعين سارت القيادة ايضاً مع المواطنين في طريق التطرف والاثارة والتحريض. والآن، في هذه السنوات، أخذنا شاهد بداية لتحول واضح مثل حزب كديما والعمل وشينوي وميرتس وحتى الليكود. وهذا يعني أن المواطنين العرب يميلون الى خيار تحطيم الاحزاب العربية المترفة الموجودة حالياً.

يمكن أن تكون هناك اسباب كثيرة خاصة لحدث مثل هذا الميل الممكن في الانتخابات البرلمانية القادمة في اسرائيل. فعلى سبيل المثال، أحداث شهر تشرين الاول (اكتوبر) 2000 جعلت الكثيرين يفكرون ويعتقدون بأن معنيون بذلك، ولكن أن يكون ذلك على نحو جدي يظهره من خلال إشراكهم الحقيقي في تركيبة الاحزاء وتشكيلاتها، ربما تكون هذه ايضاً فرصة ذهبية حقيقية أمامهم للانضمام والانخراط في اللعبة السياسية الاسرائيلية، والتي قد تكون المرارة الأولى منذ وجود دولة اسرائيل، فقد سبق على جمهور العربي أن فعل ذلك حماة وافق على أن يكون قمراً ضئيلاً يدور في فلك حزب مبادىء ومع ذلك يكره خارجه. إن تأييد الاحزاب العربية، طوابع شارات السنين، لم يوصل هذا الجمهور في أي يوم من الأيام الىأخذ نصيحة من «الكتعة الوطنية»، بل يقتصر على أن يكتفى بمنطقة من «الكتعة الوطنية»، وهو ما نسبته 60,2% من الناخرين العرب يعترفون بسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، و 18,2% فقط من الزعماء العرب يعترفون بذلك، وما نسبته 32% من الجمهور العربي يعرّف نفسه على أنه «معلم للصهيونية». مقابل 85% من الشخصيات المسؤولة في الوسط العربي تقول ذلك، وهناك اغلبية ساحقة (82,1%) من الجمهور العربي توافق على أن ايجاد حل للقضية الفلسطينية سوف يضع حد النزاع، مقابل 44,9% من قادة هذا الجمهور يعتقدون ذلك. هذه الأرقام والنتائج تعود مرة ثانية لتأكيد ودعم الذين يدعون في اسرائيل أن القيادة العربية فيها هي التي تزيد من تطرف المواطنين العرب وعدائهم، مع أن هذه الجهات لا تلقى آذاناً صاغية عموماً. الدراسة الثانية جرت تحت اشراف د. ايلى ريخس، من جامعة تل ابيب. نتائج هذه الدراسة لا تقل عن نتائج سابقتها أهمية، أو أنها أقل مفاجأة: ففي الانتخابات القادمة للكنيست في اسرائيل، 48% من أصحاب حق الاقتراع من المواطنين العرب سوف تتوزع اصواتهم على الاحزاب الاسرائيلية الكبيرة،

## رض ارییل شارون سرّع من العملية

**اسرائيل بقيادة كديما دخلت حقبة الجمهورية الثالثة  
التي ستقوم بإغلاق الملفات الفتية المدوية عن الجمهوريّات السابقة**

**أريل شارون**

على العمل والليكود، الحزبان اللذان يُصران على البقاء على النظام السياسي القديم، وعندئذ، في التاسع والعشرين من آذار (مارس) القبيل، سنشاهد الاختبار الحقيقي لتجسيد الامال الكبيرة.

إلا أن شارون لم يحظ ببرؤية نتائج أفعاله. الطابق السابع في مستشفى هadasا أصبح مقراً لاقامة الدائم.

ماذا ستفعل الجمهورية الثالثة؟ التوقع الأساسي هو أن تحاول إغلاق الملفات الفتوحية التي ورثتها عن سابقتها. وترسيم حدود إسرائيل من الشرق مع الفلسطينيين والسورين، وأن تسرع فيضم إسرائيل كمجتمع طبيعي إلى الأسرة الدولية، وأن تستوعب المستوطنين في داخلها بعد اخلائهم من الضفة الغربية من دون أن تزيد التوترات بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر ومن ثم اقامة حكم مستقر وأكثر فعالية وربما وضع دستور ومستقبل اقتصادي واجتماعي جذاب للشبان في مواجهة إغراءات العالم.

التحدي الذي يواجهه حزب كديما ليس بسيطاً، عليه أن يظهر مباراته وأن يُفکر بصورة واسعة مثل المبادىء التاريخية، ولكن من دون إهانة الهيئات المركزية التي كانت في خدمة بن غوريون في السابق. ومع ذلك يجد بحزبه كديما أن يُمَسِّس نفسه إذا أراد البقاء.

يهود أوبروت وتسبيسي لفني ورفاقهما سيطرون على اقتناع الناس في الاشهر القادمة أنهم ملائكة لهذه المهمة الجسامية. الجمهور حسب الاستطلاعات مستعد لنجدهما اعتماداً، وبخاصة، كديما

في حرب الاستقلال كوريثة «المستوطنات» الانتدابية، أما الجمهورية الثانية البن غوريونية فقد ولدت من صدمة حرب يوم الغفران وتفزق خال كل سوانحها بين إعادة الماناطق أو احتلالها. الجمهورية الاولى تميزت بالشاريع الوطنية الكبرى والاقتصاد الركزي. أما الثانية ففي الهر杰 من روسيا والثراء من الصناعات المتطرفة والافتتاح على العالم. الاولى وفرت رودوا وثقة بالطابع الرسمي - الوطني العام، أما الثانية فقد خلفت وراءها أسئلة محيرة بالأساس.

انتفاضة الاقصى كوت وهي الاسرائيليين بالتقدير بان الحلول العتادة -احتلال المستوطنات أو التحالف مع م.ت.فـ. إنما يُعَد الصراع فقط. عذابات الحرب ضد الفلسطينيين تخضت عن جمهورية اسرائيلية ثالثة نهضت على انقضاض عوش قليلاً.

مؤسسها هو شارون الذي كان من بقايا حقبة بن غوريون والذي لعب دوراً مركزيَا في التقليد، هو الذي بادر إلى اقامة الليكود التي أتاحت الانقلاب الأول، وبعد حقبة من الزمن قام بتفكيكه بنفسه. هناك شك أن تكون لدى أحد آخر غيره القوة والشجاعة السياسية للقيام بذلك،

في يوم الاستقلال القادم ستحتفل إسرائيل بمرور 58 عاماً على إقامتها، ولا حاجة لجهد كبير للاحظة المتلخصة: هذه الفترة تنقسم إلى حقبتين بالضبط، 29 سنة لحكم المبای - حزب العمل، و 29 سنة من التعامل بين الليكود والعمل، تتراوح بين المنافسة الشديدة أو التعاون من خلال حكومة الوحدة.

الآن تدخل إسرائيل في عهد سياسي جديد يمكن تسميته بـ«الجمهورية الثالثة». مرض اريل شارون سرع من العملية. لو كان سليماً، يخوض المنافسة وفاز في الانتخابات كما كان متوقعاً، لكن التغيير أصغر من ذاك الذي تمر به إسرائيل خلال الأسبوعين الشلالة الأخيرة، تبدل الشخصيات والأجيال في قيادة الدولة تم بصورة غير ملحوظة وسلسة. القادة الأ岷يون الذين اكتووا في العمل السري وساحات القتال، أخلوا أماكنهم للجبل الشاب من المدنيين - السياسيين الذين يقفون على رأس الحزب الحاكم الجديد.

النتيجة هي أن الانتخابات القادمة تبدو مثل استفتاء شعبي للمصادقة على الانقلاب الذي حدث فعلياً.

من خلال الأطلالة التاريخية، يبدو أن تبدل الفترات في السياسة الاسرائيلية، تأتى من الحروب الأساسية.